إقتصاد

جباعي: لا وجود لإرادة سياسيّة للإنطلاق بالحلّ القوانين الإصلاحيّة كمن يُحارب طواحين الهواء

صمّت اذان المودعين من الاحاديث المتكررة على مدى السنوات الاربع الماضية والتي لا تزال تؤذي سمعهم عن الخطط وتوزع المسؤوليات بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف لردم الفجوة المالية لرد الودائع. الحلول التي دعا مصرف لبنان في بيانه الاخير الى اقرارها و يطرحها الخبراء، بغض النظر عن صحتها او عدمها، تبقى كمن يحارب طواحين الهواء

المطلوب لم يعد تعداد الخطط، بل وجود ارادة سياسية وجدية في الانطلاق بالحل، وهذه الارادة معدومة حاليا لان اجندة السلطة او ما تبقى منها لا تأخذ في حسبانها هذه الازمة.
"الامن العام" حاورت الباحث الاقتصادي والمالي الدكتور محمود جباعي حول هذه المشكلة.

■ كانت القوانين الاصلاحية المطلوبة ولا تزال سببا في خسارة الجزء الاكبر من ودائع المواطنين، ما هي خلفية المطالبة باقرارها اليوم؟

□ مطالبة مصرف لبنان باقرار القوانين الاصلاحية امر واجب، اذ لا يجوز الا تأخذ طريق الاقرار والتنفيذ. علما ان المجلس النيابي والحكومة لم يقدما اية حلول تساعد على معالجة الازمة، لأن حل قضية الودائع لن يتحقق من دون اقرار القوانين، خصوصا قانون الكابيتال كونترول الذي يبقى حتى اليوم قادرا على تنظيم عملية السحوبات وبداية الحل. على الحكومة مسؤولية المساهمة في اعداد خطة جديدة لاعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنظيمه، مع ان للمصرف المركزي رأيا في هذا الموضوع. يجب ان تكون خطة حل ازمة المودعين مبنية على ارقام مالية ونقدية واقتصادية حقيقية، تساهم في تأمين السيولة لاعادة اموال الناس من دون شطب الودائع كما ورد في الخطة الماضية، والتي وصلت فيها نسبة هيركات على الودائع المؤهلة حتى 100,000 دولار 80% وغير المؤهلة نسبة 90%. هذه الارقام غير مقبولة وغير واقعية، اذ يبلغ حجم الودائع التي تصل الى حدود 100 الف دولار نحو 20 مليار دولار سواء المؤهلة وغير المؤهلة. هذا المبلغ غير متوافر حتى الان في شكل واقعي، لذلك فان القوانين الاصلاحية تساعد في حل الازمة ليس على حساب المودعين، بل عبر تحمل الدولة والمصارف التجارية ومصرف لبنان مسؤولية ذلك. جاء بيان المركزي ليذكر بضرورة اجراء الاصلاحات لان الوقت يدهمنا ولان مصرف لبنان لا يمكنه معالجة كل الامور. اذ يحاول قدر الامكان تأمين الشفافية، واستطاع بميزانيته ان يراعي الاصول المالية والنقدية للدولية، بعدما عدل طريقة احتسابها واوضح الخسائر في شكل واقعي. لكنه يحتاج الى مساندة الحكومة التي يتوجب عليها وضع مشاريع القوانين، وعلى المجلس النيابي اقرارها. فالسياسة الاقتصادية هي من مسؤولية الحكومة ككل، اما السياسة المالية فهي من مسؤولية الحكومة ووزارة المال، وعليهما وضع خطة تعاف اقتصادي ومالي واضحة، على ان يتولى مصرف لبنان السياسة النقدية التي تتماهى عادة مع السياستين الاقتصادية والمالية. ولأن يدا واحدة لا تصفق، طالب الحاكم باقرار الاصلاحات، وكلما تأخرنا في اقرارها كلما اصبح الحل صعبا.

الباحث الاقتصادي والمالي الدكتور محمود جباعي.

■ لماذا لا تكون مسؤوليات الودائع صريحة ومحددة القيمة، خصوصا وانها تعرضت لعملية هيركات ظالمة؟

□ ترتبط مسألة الودائع بثلاث جهات اساسية هي الدولة والمصرف المركزي والمصارف. استدانت الدولة من مصرف لبنان ما يقارب 68 مليار دولار، كمستحقات للمصرف المركزي. غير ان التدقيق الجنائي تحدث عن 48 مليار دولار في شكل واقعي، قسمت على 24,5 مليارا دين الكهرباء، وكلفة خسارة الدعم بنحو 7,5 مليارات دولار، وكلفة التخلف عن دفع سندات اليوروبوند 7.5 مليارات، وقيمة مستوردات ومشتريات للحكومة 9 مليارات، فضلا عن مبلغ يتراوح بين 3,5 مليارات دولار الى 4 مليارات سحبته الدولة من مصرف لبنان، اضافة الى مبلغ 16.5 مليارا ديون مستحقة على الدولة للمصرف المركزي. ان قسما من هذا الدين سجل ايام حكومة الرئيس السنيورة، وسحبت قيمته بالدولار واعيد بالليرة على سعر 1500 ليرة للدولار. تضاف الى ذلك، عمليات بالدولار بين الدولة والمصرف المركزي. لذلك فان مجموع المبالغ المستحقة على الدولة هو 68 مليار دولار، وهي اموال المودعين. اودعت المصارف في مصرف لبنان حوالى 88 مليار دولار وتصرف المركزي بنحو 68 مليارا منها كدين على الدولة. لذا لا يجب ان تكون علاقة الدولة سطحية مع ازمة المودعين، عليها المشاركة والمساهمة في شكل جدي لتأمين الحلول. ولأن المركزي هو رأس السلطة النقدية، عليه مسؤولية وضع اطر المعالجة واستخدام ما تبقى لديه من احتياطات الزامية. المصارف التجارية ملزمة بعد اعادة هيكلتها بالمساهمة قدر المستطاع في وضع اموالها المقدرة بنحو ملياري دولار "فريش" ولديها نحو 4 مليارات دولار كاصول وعقارات في الخارج، يمكن بعد تحريرها ودمجها ان تستعمل في معالجة الازمة بعد ايداعها مصرف لبنان. كما يتوجب على الدولة وضع خطة لاستعمال ايراداتها واصولها في خدمة الحل. تملك الدولة نحو 930 مليون كيلومتر مربع من المشاعات التي يمكن استثمارها او تأجيرها وعائداتها تقدر بمليارات الدولارات سنويا، يمكن استعمال جزء منها لمعالجة ازمة المودعين، ويستخدم الباقي لتحسين الاقتصاد. كما يمكن خصخصة القطاعات العامة التي تشكل اليوم عبئا على الدولة، وتنفيذ قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر مشاريع "bot"و"ppp"، وانشاء صندوق خاص توضع فيه اموال المودعين. ويوجد ايضا مشاريع الاملاك ◄

مقال

الرواتب ليست أرقاماً بل مسؤوليات

تعجبني لجنة مؤشر الغلاء والهيئات الاقتصادية وقادة النقابات العمالية عندما يطرحون ارقاما للرواتب والاجور تبدو خيالية. وقد نسوا ان الرواتب ليست مجرد ارقام، بل تعكس القيمة والمسؤوليات التي يتحملها الشخص في العمل.
يمكن النظر الى الرواتب كمؤشر على مستوى المسؤولية والتزام الفرد في العمل. عندما يتلقى شخص راتبا معينا، فان ذلك يعكس عادة المستوى الذي وصل اليه في مساره المهني والتزامه المسؤوليات التي توكل اليه. فالافراد الذين يتولون مسؤوليات اكبر ويقومون بمهام اكثر تعقيدا، عادة ما تكون لديهم رواتب تعكس ذلك.
تعتبر الرواتب ايضا عاملا مهما في جذب المواهب المؤهلة والاحتفاظ بها. عندما تكون لدى الشركات قدرة على دفع رواتب جذابة، يمكنها بسهولة جذب الافراد الموهوبين والمؤهلين، وبالتالي تعزيز فرص نجاح الشركة ونموها.
مع ذلك، يجب ان لا ننظر الى الرواتب فقط كمؤشر على المسؤوليات والتزام الفرد، بل يجب ايضا ان نأخذ في الاعتبار عوامل اخرى مثل قيمة السوق للوظائف المعنية، حجم الشركة، مكان العمل، توافر المهارات، وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على مستوى الرواتب.
يمكن القول ان الرواتب تمثل مزيجا من العديد من العوامل، بما في ذلك المسؤوليات، التزام الفرد، قيمة السوق، الاحتياجات، توافر المهارات وعوامل اخرى. وهي تعتبر مؤشرا مهما للقيمة الاقتصادية والاجتماعية للفرد والشركة على حد سواء.
في ظل الازمة المالية في لبنان، قد يواجه الافراد والشركات تحديات كبيرة في ما يتعلق بالرواتب والاجور. اذ يمكن ان تؤثر الانخفاضات في القيمة النقدية للعملة وارتفاع معدلات التضخم على قوة الشراء للرواتب، مما يعني ان الفرد قد لا يكون قادرا على تلبية احتياجاته الاساسية بالكامل.
حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وجدت نفسها مضطرة الى اتخاذ بعض الاجراءات لزيادة الرواتب، من اجل ان تستعيد الادارات الرسمية قدرتها على العودة الى العمل لتأمين وارداتها. علما ان هذا الكلام لا يعتبر تأييدا لموقف الحكومة من قضية الاجور وموقفها من الغلاء.
اما في ما يختص بالقطاع الخاص، فان بعض الشركات قد تجد نفسها في وضع مالي صعب، مما يضطرها الى اتخاذ اجراءات تقشفية مثل تقليص الرواتب او تأخير دفعها، وهذا بالتأكيد يمكن ان يؤثر سلبا على معنويات الموظفين ويزيد من حدة الضغوط عليهم. في الجانب الآخر قد تتبنى بعض الشركات استراتيجيات مختلفة للتعامل مع الازمة، مثل توفير ميزات غير مالية للموظفين كتطوير المهارات، تعزيز بيئة العمل، توفير فرص الترقيات، وغيرها من الاجراءات التي قد تعزز رضى الموظفين من دون الحاجة الى زيادات في رواتبهم.
بشكل عام، يتطلب التعامل مع الرواتب في ظل الازمة المالية في لبنان مرونة وتفاوضا من جميع الاطراف، ومن العبث ان يظل التصادم بين النقابات والحكومة على مستوى الاجور في وقت يجب التطلع فيه الى اصلاح علمي عميق للازمة الاقتصادية والمالية. على الشركات الخاصة البحث عن حلول مستدامة تحافظ في الوقت نفسه على استقرار موظفيها، بينما ينبغي للافراد ان يكونوا متفانين ومستعدين للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة. عندها فقط لن تعود مشكلة الاجور، وهي حتمية، مشكلة المشاكل.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ البحرية التي يمكن رفع عائداتها عبر زيادة قيمتها التأجيرية من 1% حاليا الى 5% مما يؤدي الى مضاعفة عائداتها بنسبة 10%، لتتجاوز ايراداتها مليار دولار سنويا، يمكن استعمال جزء منها لحل ازمة المودعين. ولا نغفل قطاع النفط والغاز الذي يمكن تحويل نحو 25% من ايراداته لحل الازمة. الدولة ملزمة بمعالجة الازمة والا لا يوجد حل. لقد تحدث الدكتور وسيم منصوري في البيان عن الودائع المشروعة وغير المشروعة اي تلك التي تحوم حولها شبهة تبييض الاموال او غير معروفة المصدر، لوضعها جانبا. لتحديد نسبة الودائع المطلوبة من المصارف والمصرف المركزي، اضافة الى حسم الفوائد العالية التي تقاضاها اصحاب الودائع، كل هذا الاجراءات تساهم في خفض الرقم الى حد منطقي ومعقول. عندها يمكن للمركزي ومن خلال الاحتياطات الموجودة لديه المساعدة على الحل. كذلك على المصارف التجارية بعد اعادة هيكلتها، وضع ما لديها في الصندوق المخصص للمودعين للانطلاق بعملية رد الودائع، حتى ولو كانت لفترة طويلة نسبيا. وعلى المجلس النيابي اقرار قانون لحيازة اموال المودعين مهما طال الزمن برفع قيمة ضمان الودائع الى حدود 100 الف دولار وليس 75 مليون ليرة كما هي اليوم. وبهذه السلسلة من الحلول يمكن الحديث عن التكامل بين الجهات الثلاث لمعالجة الازمة.

■ هل يهدف البيان الى اعلان براءة المركزي من دم الودائع وهل يقتصر دوره على كونه المتلقي، وانه لا يملك امكان المبادرة او التأثير؟

□ مصرف لبنان ليس مسؤولا عن رد الودائع وهي ليست عنده بل هي عند الدولة اللبنانية. المركزي هو صلة الوصل بين الدولة والمصارف للمساهمة في رد الودائع، وبالتالي هو لا يتبرأ من دم الودائع. ان كل ما يملكه المركزي هو 9.5 مليارات دولار، فيما قيمة الودائع هي 88 مليار دولار، وبالتالي لا يمكن للمركزي وحده ايجاد الحل، لذا فان ما يطلبه هو المساعدة والتعاون بين الجميع لمعالجة المشكلة. الدولة هي التي تتبرأ من دم الودائع، وهذا التنصل هو الذي يؤدي الى دمار الودائع. عندما تعترف الدولة رسميا بانها استدانت المال وعليها رد الدين، سيكون ذلك نقطة الانطلاق نحو المعالجة. اما عدم الاعتراف فهو قفزة في المجهول، وبالتالي منع اي معالجة. كل ما يستطيع ان يقوم به المركزي اليوم هو ادارة الازمة عبر بعض التعاميم.

■ صدر قانون الدعم في 16 تموز عام 2021. لماذا اتى البيان بعد 33 شهرا ليطالب بملاحقة المستفيدين من اموال الدعم، وهل ستتم ملاحقتهم ام هناك فئة مستثناة؟

□ ان موضوع الدعم من اصعب الامور التي مررنا فيها خلال الازمة، كما ان الخطأ الذي ارتكبته حكومة الرئيس حسان دياب بالتخلف عن الدفع وضع لبنان في تصنيف سيىء، ومن ثم صرفت الاموال عشوائيا. لذا من الطبيعي مطالبة المستفيدين من اموال الدعم عن غير حق بدفع ضريبة الاستفادة. يحتاج هذا الامر الى تدقيق شفاف وحقيقي، والى مراسيم تطبيقية لتنفيذ القانون. اذ لا يتعلق الموضوع اليوم بفئة مستثناة او غير مستثناة، بل بمَن استفاد على حساب الناس لكي يتحمل مسؤولية مخالفة القانون. هذا ما اكد عليه مصرف لبنان في بيانه، وطلب من الجهات القضائية والرسمية القيام بدورها لتحصيل جزء من هذه المبالغ التي تساهم في رد اموال المودعين.

■ هل صحيح ان اموال الدعم بلغت حوالى 11 مليار دولار، كيف ستستعيدونها ام ان الموضوع طبخة بحص؟

□ لم يحدد بعد الرقم الدقيق الذي صرف على الدعم، واظهر التدقيق الجنائي خسارة مصرف لبنان 7,5 مليارات دولار من اموال الدعم حتى عام 2021، ويمكن ان تكون ارتفعت بعد هذا التاريخ. ان القوى السياسية هي التي الزمت مصرف لبنان بالدعم، وبالتالي كان القرار شعبويا ولم يستفد منه المواطن الا بنسبة 25%، بعدما هرّب قسم كبير من سلع الدعم الى الخارج ونشطت السوق السوداء. وقد اعترض في ذلك الوقت الحاكم السابق رياض سلامة والمجلس المركزي على موضوع الدعم، معتبرين ان اسلحة المركزي الذي كان يحاول من خلالها مواجهة ازمة سعر الصرف قد سحبت، فلو دفعت حقوق المودعين من هذه الاموال لكان جزء كبير من الازمة قد حل.

■ تعاون مصرف لبنان مع احدى الشركات المالية بين عامي 2015 او 2018 لكن الموضوع طرح عام 2023، لماذا لم تظهر الحقيقة في اوقاتها واين نتائج التحقيق؟

□ هذه الشركة هي "اوبتيموم انفست" ولا توجد دعاوى من الدولة عليها. اذ ينحصر الموضوع بتشابه اسم عائلة مدير الشركة مع عائلة الحاكم السابق رياض سلامة. تسمح المادتان 102 و13 من قانون النقد والتسليف للمصرف المركزي بالتعامل مع عدد من الشركات المالية لتسيير العمل، وتنفيذ مشاريع تعود على المصرف بالربح. كل الارباح التي تحققت من قبل هذه الشركة وغيرها موجودة في احتياطات المركزي وحساباته، كما ورد في تقرير التدقيق الجنائي في الصفحتين 148 و149. اذا لا تشوب العلاقة مع هذه الشركة او غيرها اية شائبة. وبالتالي فان الضجة التي اثيرت اعلاميا عن تقاضي عملات بنحو 8 مليارات دولار غير صحيح، لقد بلغت قيمة العمليات الحسابية خلال ثلاث سنوات 8 مليارات دولار، ولا تتعدى عمولاتها من 1 الى 2%، جزء منها وضع في حسابات المركزي. وقد اعلن حاكم مصرف لبنان انه سيتعاون مع القضاء في اي قضية او شبهة تحال عليه. لكن المشكلة تكمن في التسريبات التي لها اهداف سياسية مشبوهة لتضليل الرأي العام. على الامور ان تسلك نطاقها القانوني ومن ثم يمكن اصدار الحكم. لا يوجد شبهة اختلاس اموال لانها تتطابق مع الحسابات الموجودة في ميزانيات المركزي. من المؤسف ان تحاول جهات رمي الامور على جهة محددة، وتنسى ما قامت به من مخالفات وهدر للمال العام وكانت من اموال المودعين.

ع. ش

مطعم
الشمس
AL SHAMS
Since RESTAURANT 1975
00961 81 621 800 00961 8 621 800
www.shamsrestaurant.com - Anjar